مجلة كلية
# الدعوة الإسلامية
مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة

العدد
الخامس عشر
1998

1428 من ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم 1998 أفرنجي

# شعر المولّدين عند النّحويّين بين الرّفض والقبول

ثامر حسين العبيدي
المعهد العالي لإعداد المعلمين ـ ميسان

لقد شكّلت الأشعار أساساً مهماً، وعماداً أولاً في تقعيد القواعد النحوية ـ بعد كتاب الله، وعني النحويون عناية كبيرة بذلك، وقد زخرت كتبهم به، ولا ريب، فقد نُقل عن ابن عبّاس (رضي الله عنهما) قوله: «إذا قَرأتُم شيئاً من كتاب الله فلم تعرفوه، فاطلبوه في أشعار العرب، فإنّ الشعر ديوان العرب»[1].

وقد قسّم نُقّاد الشعر العربي الشعراء إلى أربع طبقات، هي:

1 ـ طبقة الشعراء الجاهليين، وهم: الذين عاشوا قبل الإسلام، ولم يدركوه، مثل: امرىء القيس، وعنترة، وطرفة بن العبد، وغيرهم.

(1) العمدة لابن رشيق 1: 3.

2 ـ طبقة الشعراء المخضرمين، وهم: الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ومنهم من أتم الله عليهم نعمة دخول الإسلام، مثل: لبيد بن ربيعة، وحسّان بن ثابت، وكعب بن زهير، والخنساء.

3 ـ طبقة الشعراء الإسلاميين، وهم: الذين كانوا في صدر الإسلام، مثل: جرير، والفرزدق، والكُميت، وذي الرّمّة، والأخطل[2].

4 ـ طبقة الشعراء المولّدين، أو المحدثين، وهم: الذين عاشوا ابتداءً من العصر العباسي، مثل: بشار بن بُرد، وأبي نواس، وأبي تمام[3].

مما تقدم يتضح لنا أنّ النحويين واللغويين قد صنّفوا الشعر على أساس الزمن، لا على أساس المادة المنشورة في اللّغة والنحو[4].

ولعلّ السرّ في هذا التقسيم يرجع إلى قدسيّة الشعر القديم، وتجرّد الشعر الحديث من هذه القدسية[5]، لذا لم يختلف النّحاة في صحة الاحتجاج وتقعيد القواعد بشعر الطبقتين الأولى والثانية[6]، وفي الوقت نفسه اختلفوا في صحة الأخذ عن شعراء الطبقة الثالثة، فالنحاة الأوائل رفضوا الاستشهاد بشعرهم، أمّا المتأخرون منهم فقد أجازوا الأخذ عنهم، والاستشهاد بشعرهم، كما نرى في كتاب سيبويه[7]، «فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها»[8].

أمّا شعر الطبقة الرابعة من الشعراء المولّدين، فالسّمة العامة عند النُّحاة ـ متقدمين ومتأخرين ـ هو عدم جواز الاستشهاد به في التقعيد النحوي، «فالصحيح أنه لا يُستشهد بكلامها مُطلقاً»[9].

---

(2) المصدر نفسه 1: 113، وخزانة الأدب للبغدادي 1: 8.

(3) خزانة الأدب 1: 6.

(4) ابن قتيبة اللغوي 184.

(5) شواهد سيبويه من المعلقات 31.

(6) خزانة الأدب 1: 3.

(7) النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل 340.

(8) خزانة الأدب 1: 3.

(9) المصدر نفسه، والصفحة. جُعل ابن هرمة المتوفى حوالي سنة (176هـ) آخر مَنْ يُحتَجّ بشعره، وقالوا عنه: آخر الحججُ، وفي العصر الحديث اتخذ مجمع اللغة العربية في القاهرة القرار =

والذين منعوا الاحتجاج بشعر المحدثين ـ لعلّهم ـ ظَنّوا أنّ عدم استشهاد المتقدمين به دليل ـ وحجة لهم ـ على ما ذهبوا إليه، فغضّوا النظر عن مساءلتهم، أَو مناقشتهم، إجلالاً لقدرهم، ومكانتهم العلمية، فلم يخالفوهم في ذلك.

ومع إيماننا بأنّ أكثرهم كانوا يتمتّعون بالحرية الفكرية في استنباط القواعد، وكلّهم ثقات لا غبار عليهم من الناحية العلمية، إلاّ أنّ المنهج العلمي يفرض نفسه بتسليط ضوء النقد البنّاء الكاشف، الذي يقوم على الاجتهاد في الاستدلال، ورفض التقليد وهو السبيل الوحيد للوصول إلى الحقائق العلمية.

ومانعو الاحتجاج بشعر المحدثين لم يكتفوا بهذا الموقف الذي أثار جدلاً، بل سحب بعضُهم الحكمَ نفسَه على منع الاحتجاج بشعر الإسلاميين، فقد كان عبد الله بن أَبي إسحاق (ت سنة 127هـ)، وأَبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) ـ يرفضان في التقعيد النحوي شعر الفرزدق، والكُميت، وذي الرّمّة، ويُخَطِّئانِهم، وهم بنظرهما من المولّدين، وتبرير هذا الرفض معاصرتهما لهم «والمعاصرة حجاب»[10].

والدليل على هذا التشدّد ما ذكره الأصمعي بأنه جالسَ أبا عمرو بن العلاء ثمانية أعوام فلم يسمعه يحتج ببيت من الشعر الإسلامي[11]، فقد كان لا يعدّ الشعر في الاحتجاج إلاّ ما كانَ للشعراء المتقدمين ظَنّاً منه بأنّ الشعر الإسلامي لا يُرى فيه الجودة والمتانة[12].

إلاّ أنّ بعض علماء اللغة والنحو رفضوا هذا المنحى، وانتقدوه بشدّة، ومنهم ابن قتيبة الدينوري، إذ لم يعوّل على الفترة الزمنية في اختيار الشعر الرصين، ولا يحكم على رصانة الشعر بتقدم قائله، والمعاصرة ـ عنده ـ لا تعني

---

= التالي: (قرار تجويز استعمال بعض الألفاظ الأجنبية)

«والمراد بالعربِ العربُ الذين يوثق بعربيتهم، ويُستشهد بكلامهم، وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع الهجري».

(10) المصدر نفسه، والصفحة.

(11) المزهر 2: 488، والعمدة 1: 90.

(12) النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل 3309.

سُخْف الشعر، إذ يقول: «ولم يقصر اللّهُ العلمَ والبلاغة على زمن دون زمن، ولا خصّ به قوماً دون قوم، بل جعل ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده في كلّ دهر، وجعل كُلَّ قديم حديثاً في عصره»[13].

وممّا يؤيد ما ذهب إليه ابن قتيبة قول الإمام علي (كرّم الله وجهه): «لولا أن الكلام يعاد لنفد»[14].

وقول ابن رشيق: «فليس أحدنا أحقّ بالكلام من أحد، وإنّما السّبق والشرف معاً في المعنى»[15].

إلاّ أنّ جار اللّه محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة 538هـ ـ أكثر وضوحاً وجرأة من ابن قتيبة وابن رشيق في هذا الاتجاه، فقد استشهد بشعر أحد المولّدين وهو أَبو تمّام حبيب بن أوس الطائي المتوفى سنة 232هـ، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟﴾[16]، فقال: «وأظلم يحتمل أن يكون غير مُتعد، وهو الظاهر، وأنْ يكون متعدياً منقولاً من: ظلَم الليل، وتشهد له قراءة يزيد بن قطيب (أُظلِم) على ما لم يسمّ فاعله، وجاء في شعر حبيب بن أوس:

هما أظلما حالي ثَمّة أجليا ظَلامَيهما عن وجهِ أمرد أشيبِ

وهو وإنْ كان مُحدثاً لا يستشهد بشعره في اللّغة فهو من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه»[17]؟

فرأي الزمخشري هذا «فريد جديد في موضوعه، عميق في مغزاه، إذ لا يصح أن تقبل روايته لشعر شعراء فصحاء، ولا نأخذ بما يقول من شعر ونثر قد سار فيه على نهجهم، وهو وإنْ أتى باشتقاقات جديدة، أو استعمالات

(13) الشعر والشعراء 1: 10.
(14) العمدة 1: 91.
(15) المصدر نفسه، والصفحة.
(16) سورة البقرة، آية: 20.
(17) الكشاف 1: 220 ـ 221.

مستحدثة، إنّما أتى بها منْ واقع سليقة عربية خالصة»[18].

وممّن سار على نهج الزمخشري الإمام رضي الدين الأسترآبادي المتوفى سنة 688هـ، حيث استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من شرحه على الكافية.

ومما يجدر ذكره أنَّ النحاة حصروا الشعر، وصحة الاحتجاج به على قبائِل معينة، وليس إلاَّ الذي جمعوه من قبائل قيس وتميم وأسد وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، إلاَّ أنّ هذا الاتجاه، وهذا الرأي ـ فيما أعتقد ـ فيه بعض التشدّد[19]، حيث إنّ هذه القبائِل لا تمثل العرب كلهم، بل تمثّل جزءاً ضئيلاً من مضاربهم المنتشرة في أنحاء الجزيرة العربية، واللّغة العربية واسعة سعة عظيمة، ولا يمكن الإحاطة والإلمام بكل ما قاله العرب من شعر، ومَن ادّعى ذلك فإنّه يدّعي المستحيل[20]، إذ إنّ الإنسان في كثير من الأحيان تخونه الذاكرة، وكما قيل: النسيان آفة العلم، والشاهد على ذلك ما ذكره ابن قتيبة من أنّ جماعة فيهم الأصمعي وخلف الأحمر ـ ذهبوا إلى راوية اسمه: (كردين بن مسمع) فأنشدهم لمائة شاعر، ومرّة أخرى لثمانين كلّهم اسمه: عمرو، فقال الأصمعي: «فعددت أنا وخلف الأحمر فلم نقدر على ثلاثين»[21].

وبعد، فإنني أكتفي بهذا القدْر من النماذج القليلة التي تدل دلالة واضحة على أنّ شعر المحدثين كان موضع دراسة، ومجال بحث لدى اللغويين والنحويين ـ التي أردتها أنْ تكون مدخلاً إلى موضوع طالما لفت فيه نظري شاعران مُحدثان هما: الفرزدق، وبشّار بن برد، فقد اتّهمهما باللحن علماء اللغة والنحو المعاصرون لهما، فتأجج بسبب ذلك نزاع ـ كما زُعم ـ طالما ذُكر في المصادر العربية المختلفة من غير ما حيطة وتمحيص، وتدقيق.

---

(18) النحو العربي 341.

(19) انظر: (بحث) اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة ـ مجلة فؤاد الأوّل 6: 87.

(20) الشعر والشعراء 1: 8.

(21) المصدر نفسه، والصفحة.

عسى أنْ أوفق عند التعرض لتلك الروايات، ودراستها ـ إلى إلقاء الضوء على بعض الحقائق التي غفل عنها بعض الرواة ـ في ميزان النقد والموضوعية بين الرفض والقبول، مستفيداً في ذلك من الآراء التي سبقني إليها بعض الباحثين.

## الشاعر الأول: الفرزدق[22]

كان الفرزدق معاصراً لعبد الله بن أبي إسحاق اللغوي المشهور الذي كان يحبّ الشعر القديم، ويبالغ في الاعتماد عليه، فرأى ـ مثله مثل أبي عمرو بن العلاء ـ أمثال الفرزدق، وجرير، والأخطل، وغيرهم، هؤلاء الإسلاميين المتقدمين مولّدين، فأمسك بعض الإمساك عن الاستشهاد بشعرهم، حتى قال أبو عمرو بن العلاء: «لقد كثر هذا المُحدث وحسُن حتى هممتُ بروايته، أو آمر صبياننا برواية شعره، يعني بذلك: شعر جرير والفرزدق والأخطل»[23].

وقد فات بعضهم الأخذ بشهادة أبي عمرو، وترك رأيه له، حيث حكم على شعر هؤلاء بالحُسن والجزالة والفصاحة، إلاّ أنّه تحرج في رواية ما ينشدونه من شعر، ولم يكن موضع نظر في الاستدلال به، وتقعيد القواعد في ضوئِه.

ولم تمتّعنا المصادر بأكثر مما ذكر حتى نستطيع أن نقف على الحقيقة الكامنة في نفس هذا العالم الجليل تجاه الفرزدق وأمثاله، أو على آخر رأي له، وهذا يدفعنا إلى القول بأنّ مردّ ذلك قد يعود إلى مشكلات اجتماعية، أو نزعات سياسية، أو اتجاهات فكرية.

أمّا موقف ابن أبي إسحاق من الفرزدق، الذي تناقلته بعض المصادر، وما زُعم من خلاف ونزاع كان بين الاثنين في مسائل نحوية، فإنّ اللافت للنظر هو عدم وجود مبرر تطمئن إليه النفس في قبول تلك المزاعم، وسأناقش كُلَّ واحدة منها بما يتوفر لديّ من أدلة.

---

(22) واسمه: همّام بن غالب التميمي، توفي سنة 114هـ ـ على اختلاف في ذلك. ترجمته في: وفيات الأعيان 6: 97، وفي مصادر أخرى تجنّبنا ذكرها لشهرته.

(23) الشعر والشعراء 1: 69، والعمدة 1: 90، وخزانة الأدب 1: 6.

فأبن قتيبة يعزو مخالفة القاعدة النحوية في شعر الفرزدق ـ كما يُظنّ بأنّها مخالفة ـ إلى تسليم الشاعر العنان لمخيّلته، وعند سؤال الناس له عن إعراب ما يقول يشتمهم، ويقول لهم: «عَليَّ أنْ أقول، وعليكم أنْ تحتجّوا»[24]، مثال ذلك قوله:

**وعضُّ زمانٍ يا أبن مروانَ لم يَدَعْ مِنَ المال إلاّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ**[25]

فرفع (مجلّف) على الاستئناف[26]، أو ضرورة[27]، إلاّ أنّ عبد اللّه بن أبي إسحاق لحّنه[28].

ونقل علي بن حمزة البصري المتوفى سنة 375هـ ـ تخريجات لبعض علماء النحو لموضع الشاهد في البيت، فقال: «إنّ الرواة أجمعين على رواية: مسحت ـ بالرفع، والنصب، فمن رفع لم يحتج إلى احتجاج لـ: مجلّف، ومَن نصب احتج، وأوضح وجهه، واستشهد له، ولم يقل منهم أحد إنّه أقوى[29].

قال أبو جعفر محمّد بن حبيب ـ وقد أنشد هذا البيت في النقائض: إلاّ مسحتٌ، أو مجلّف.

وحكى أبو توبة عن الكسائي: مُسحتاً ـ بالنصب.

وقد قال أبو عبد اللّه بن الأعرابي، والفرّاء: حروف الاستثناء تجيء بمعنى قليل من كثير، فجعل (إلاّ) معلّقة بأن يكون، فأضمرها ونواها ورفع

---

(24) الشعر والشعراء 1: 33 ـ 34.

(25) ينظر: الخصائص 1: 99، والشعر والشعراء 1: 34، وإيضاح الشعر لأبي علي الفارسي 347، والمسائل العضديات 81، وجمهرة أشعار العرب 2: 107، وبقية التنبيهات على أغلاط الرواة 59، وخزانة الأدب 1: 115. ورواية ديوان الفرزدق 556، والنقائض 556: (مجرّف) بدلاً من (مجلّف).

(26) الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 189.

(27) خزانة الأدب 1: 115.

(28) الشعر والشعراء 1: 33، وطبقات النحويين واللغويين 32، ووفيات الأعيان 6: 392، وخزانة الأدب 1: 116.

(29) يردّ بهذا على قول أبي زياد ـ في نوادره ـ بأن الفرزدق أقوى في هذا البيت. ينظر: بقية التنبيهات 59.

مُسحتاً على هذا المعنى، أراد: أن يكون (مسحتٌ أَو مجلّف) فرفعه بـ(يكون) المضمرة، (إلاّ) يدل على تعلّقها بأنْ يكون، كقولك: ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدٌ، وإلاّ أن يكون زيدٌ.

وحكوا عن خالد بن كلثوم:

**وعضُّ زمانٍ يا ابْنَ مروانَ ما به** . . . . . .

قال: ومن روى مسحتاً أراد لم يدع فيه عضُّ الزمان إلاّ مسحتاً أَو مجلّف بقي، فرفعه على الإضمار.

وقال الطوسي: من روى (مسحتٌ أَو مجلّف) فرفعهما معاً أراد: لم يدع من الدّعة، ولم يوقع لمسحت فعلاً.

وكذلك قال أَبو إسحاق الزجّاج، وقد أنشد هذا البيت شاهداً على قول الله عزّ وجلّ: ﴿فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ . .﴾[30]، و(فيسحتكم) معنًى: لم يدع ولم يستقر من المال إلاّ مسحت.

وقال ابن دريد ـ وقد أنشد هذا البيت فنصب ـ (مُسحت) رواية أَبي عبيدة: لم يدع ـ بالكسر، من الدّعة.

وإذا كان ذلك كذلك فلا وجه لنصب مُسحت، ولا طريق إلى تقوّل الأقوال فيه، وإنّ لم يكن كذلك فقد بان وجه رفع (مجلّف) بعد نصب (مسحت)»[31].

---

(30) سورة طه، آية: 61.

(31) بقيّة التنبيهات 59 ـ 61.

وينظر: إيضاح الشعر 347، والمسائل العضديات 81.

وقال د. إميل بديع يعقوب: «الشاهد فيه رفع (مجلّف) إمّا لأنه مبتدأ حذف خبره، وتقدير الكلام: أَو مجلّف كذلك، أَو لأنه فاعل لفعل محذوف دلّ عليه سياق الكلام، والتقدير: أَو بقي مجلّف، أَو لأنه معطوف على قوله: «عضُّ زمان»، وهو مصدر ميمي بمعنى التجليف، وليس اسم مفعول، وتقدير الكلام: وعضّ زمان وتجليفه لم يدع من المال إلاّ مسحتاً، أَو لأنّ قوله: «مسحتاً» اسم مفعول منصوب على أنّه مفعول به لقوله: «لم يدع» وفيه ضمير مستتر نائب فاعل، وقوله: «أَو مجلّف» معطوف على هذا الضمير المستتر». المعجم المفصّل 2: 574 ـ 575. وانظر هامش الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 188 ـ 189.

وقال الفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك:

**مستقبلين شمالَ الشام تضربُنا بحاصبٍ كنديفِ القُطنِ منشور**

**على عمائِمنا تلقى، وأرجُلِنا على زواحفَ تزجي مُخّها ريرِ**[32]

«فأنكر عليه ابن أَبي إسحاق قوله: مُخّها ريرِ، وقال: إنّما هو مُخّها رير ـ بضم الراء، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع»[33].

وقال يونس بن حبيب: «والذي قال ـ يعني الفرزدق ـ جائز حسن»[34].

وقال الفرزدق بعد أن بلغه تغليط ابن أَبي إسحاق: «أما وجد هذا المتنفخ الخصيين لبيتي مخرجاً في العربية؟ إنّي لو أشاء لقلت: على زواحف تزجيها محاسيرِ، ولكنني والله لا أقوله»[35].

فبلغ ذلك ابن أَبي إسحاق، فقال: عُذره شرٌّ من ذنبه، والخفض في (رير) جيد، وتقديره: على زواحفَ ريرِ مُخّها يُزجي»[36].

ونقف في حيرة وتساؤل أمام مكابرة الفرزدق، وأشدّها حيرة أمام مقولة ابن أَبي إسحاق، وهذا ما يستدعينا أنْ نلقي ظلالاً من الشك على ذلك الخلاف، وعلى تلك الروايات.

وفي موضع آخر يَلحن الفرزدق ـ في نظر عبد الله بن أَبي إسحاق ـ في فتح الياء من (يعيليا)، حيث قال:

**وقد عجبتْ منّي ومنْ يُعَيليا لمّا رأتني خلقاً مُقْلَوْلِيا**[37]

ولمّا بلغ الفرزدقَ مقالةُ ابن أَبي إسحاق هجاهُ بقوله:

---

(32) طبقات النحويين واللغويين 32.

(33) المصدر نفسه، والصفحة.

(34) خزانة الأَدب 1: 116.

(35) بقية التنبيهات 62 ـ 63، وخزانة الأَدب 1: 116.

(36) بقية التنبيهات 63، وشرح التصريح للأزهري 2: 228.

(37) الشعر والشعراء 1: 34، وطبقات النحويين واللغويين 32، ووفيات الأعيان 6/ 392، وشرح التصريح 2/ 229، وبغية الوعاة 2: 42، وخزانة الأَدب 1: 115.

فلو كان عبدُ اللّه مولَى هجوتُهُ ولكنّ عبد اللّه مولى مواليا[38]

فأظهر الفتحة في حالة الجر في (مواليا)، الأمر الذي جعل ابن أَبي إسحاق يسرع في تخطئته في هذا البيت أيضاً[39]، والقياسُ أن يقول: مولى موالٍ[40].

وإثبات الياء مفتوحة في حالة الجر في المنقوص المجرد من (أل) التعريف المجموع والمصغّر ـ كالذي جاء في شعر الفرزدق (يُعَيليا، ومواليا) ـ لغة قليلة اختارها يونس، وعيسى بن عمر، وأَبو زيد من البصريين، والكسائي، والبغداديّون[41].

أمّا جمهور العرب فإنّهم يحذفون الياء من المنقوص المجرد من (أل) الّتي التعريف، وينوّنونه في حالة الجر سواء أكان جمعاً أم مُصغراً، وهذا ما ذهب إليه أَبو عمرو بن العلاء، وعبد اللّه بن أَبي إسحاق، والخليل بن أَحمد، وسيبويه، وجمهور البصريين، فيقولون: مررتُ بجوارٍ، ويُعَيلٍ.

أمّا في حالة الرفع فحكم الإعراب نفسه عند الطرفين[42]، ولا خلاف في النصب[43].

مما تقدّم لم يكن ابن أَبي إسحاق مُحقّاً كلّ الحق فيما ذهب إليه من تلحين الفرزدق، إذ إنّ الفرزدق أجرى المعتل مجرى الصحيح، وهو عند الجمهور ضرورة[44].

والملاحظة العامة التي يمكن إيرادها هي: أنَّ امتناع أَبي عمرو بن العلاء، وعبد اللّه بن أَبي إسحاق، وغيرهما من الذين يحبّون الشعر القديم، ويبالغون

(38) المصادر والصفحات نفسها.
(39) شرح التصريح 2: 229.
(40) شرح الكافية للرضي 1: 152، وشرح التصريح 2: 228.
(41) شرح التصريح 2: 228 ـ 229، وخزانة الأدب 1: 114.
(42) شرح الكافية للرضي 1: 153، وخزانة الأدب 1: 114.
(43) شرح التصريح 2: 229.
(44) خزانة الأدب 1: 3.

في الاعتماد عليه، ولا يحتجّون بشعر الإسلاميين، لأنّ أصحابه من المحدثين[45] ـ لم يكن هذا الموقف موقفاً عزماً، ولا هو رأي متفق عليه، لأنه لم يستمر، ودليلنا على ذلك كتاب سيبويه الذي هو الوثيقة التي تصوّر لنا الدراسات النّحوية في عصره، وقبل عصره، وتصوّر لنا آراء مَنْ سبقه، لأنّ هذا الكتاب لم يكن من فراغ، فعند رجوعنا إليه نجد ما استشهد به سيبويه من شعر الفرزدق وجرير أكثر ممّا استشهد به من شعر امرىء القيس والنابغة الذبياني[46] ـ على سبيل المثال ـ لا لأنه لا يثق بشعرهما، ولكن قد تكون المادة الشعرية متوافرة من شعر أولئك ـ كما يبدو لمن لا يرى هذا الرأي.

ولكنّ هذه الكثرة دليل على أنّ هذا الشعر كان الاستشهاد به أمراً مفروغاً منه، وهذه المواقف ليست ثابتة ـ كما بيّنا آنفاً ـ بدليل أنّها لم تكتب على أنّها موقف لا يحيد عنه أبو عمرو، أو ابن أبي إسحاق، لأنّ كل واحد منهما يقف من شعراء عصره هذا الموقف، وكلّ جديد نجد فيه نوعاً من الغرابة، أو عدم القبول في أول أمره[47]، وقد يكون هذا الموقف قضية ـ في حقيقة الأمر ـ نسجوا خيوطها من وجهة نظرهم، ومن خلال آرائهم[48].

أضف إلى ذلك أن هذا الخلاف المزعوم بين الفرزدق وعبد الله بن أبي إسحاق ـ الذي غالى فيه بعض المؤرخين، وأعطوه صورة أكبر من حجمه، وتناقله بعضهم من غير تحرٍّ، ولا نقد سوى قولهم: إنّ الفرزدق كثيراً ما كان يلحن، فإننا لم نحص للفرزدق إلاّ أربعة أبيات[49] وردت في هذا السياق، وظُنّ أنّها مخالفة لقياس النّحو ـ كما مرّ بنا ـ من مجموع آلاف الأبيات التي أنشدَها، لذا فإنّها لا تؤخذ بالحسبان إذا ما قيست بذلك الكم الكثير من شعر الفرزدق

---

(45) العمدة 1 : 90.

(46) وقد قمت بحصر هذه الأبيات التي استشهد بها سيبويه فوجدتها بلغت: 62 بيتاً للفرزدق، = = و(46) بيتاً لجرير، و(28) بيتاً لذي الرمّة، و(7) أبيات للكميت، و(22) بيتاً لامرىء القيس، و(31) بيتاً للنابغة الذبياني.

(47) العمدة 1 : 90.

(48) شواهد سيبويه من المعلّقات 126.

(49) بما لديّ من مصادر.

الذي استشهد واحتُجّ به، «والذي عدّه اللغويون أحد مصادر اللغة حتى قالوا: لولا شعره لذهب ثلث لغة العرب»[50].

ومع ذلك فإنّ اقتناص ابن أبي إسحاق لِسَقَطات الفرزدق ـ كما يظنّها هو ـ وردّ الفرزدق عليه قد يستخلص الباحث منهما مؤثّرات مفيدة في الدرس النّحوي، وفي إثراء اللغة العربية من خلال مناقشة القضايا النّحوية ـ كما يرى ذلك الدكتور فتحي عبد الفتّاح الدجيني، إذ يقول: «إنّ في هذا الخلاف دليلاً على تطور النحو العربي، وانتقاله من باب الرواية والنقل إلى باب المناقشة وإبداء الآراء»[51].

## الشاعر الثاني: بشّار بن بُرد (ت168هـ)

ندرس قضية أخرى ذكرها مؤرخو اللّغة والأَدب، وهي: أنّ سيبويه استشهد بشعر بشّار بن برد وهو ما يكون دليلاً على جواز الاحتجاج بشعر المحدثين، وإنّ سيبويه تلافى بذلك هجاء بشّار، واتّقى شرّه[52].

إلاّ أنّ هذا القول يفتقر للدليل، حيث إنّ كتاب سيبويه لا يوجد فيه شاهد واحد من شعر بشّار، ولكن فيه شطراً اختلف في نسبته، وهو:

. . . . . وما كُلُّ مؤتٍ نُصحَه بلبيبِ[53]

وظنّ بعضهم أنه لبشّار[54]، علماً أنّ سيبويه لم يُسمِّ قائلَه، فكيف والحالة هذه؟ أتراهُ من الناحية العقلية ـ إذا لم يذكر القائل معناه أرضى بشّاراً؟!

إذا لم يذكر القائِل، وساق الشطر من غير نسبة، فما الذي ينفعُه في اتقاء شر بشّار؟

---

(50) تاريخ الأَدب العربي (العصر الإسلامي) د. شوقي ضيف 275.

(51) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي 133.

(52) رسالة الغفران ق2 ص69، والاقتراح 70.

(53) الكتاب 4: 441، وصدره: وما كُلُّ ذي لُبٍّ بمؤتيك نُصحَه.

(54) رسالة الغفران ق2 ص69، ونسبه د. رمضان عبد التواب في كتابه: (بحوث ومقالات في اللغة) ص99 ـ للشاعر مودود العنبري نقلاً عن شرح شواهد المغني، ولم أجده ـ إذا كان للبغدادي.

إلاّ أن هذا الشطر يكاد يكون بإجماع المصادر من قصيدة لأَبي الأسود الدؤلي[55]، ولكن نُسب لبشّار بن برد[56]، فقد أورد صاحب الأغاني قصّة ذكر فيها أنّ أبا الأسود خَطَب امرأة يقال لها: أسماء بنت زياد، فأَسَرَّ أمرها إلى صديق له، إلاّ أَنّ هذا الصديق لم يكتم سرّه، فأفشاه إلى ابن عمّ لها كان يريد الزواج منها، وهي ترفضه، ومن ثَم تزوّجها ـ فقال أَبو الأسود في ذلك:

أَمنتُ أَمراً في السّرّ لم يكُ حارساً ولكنّه في النّصح غيرُ مريبِ
أذاع به في الناس حتى كأنّهُ بِعَلْياءَ نارٌ أُوقِدت بِثُقوب
وكنتَ متى لم ترعَ سرّكَ ينتشرْ قوارعَه مِن مخطىءٍ ومصيب
فما كُلُّ ذي لُبّ بمؤتيكَ نُصحَه وما كُلُّ مُؤتٍ نُصحَه بِلَبيب[57]

وزعم الشنقيطي: أنّه لم يعثر على قائل الشطر المتنازع عليه[58].

وفي ترجمة بشّار بن برد يروي أَبو الفرج الأصفهاني روايات متباينة لموقف بشّار من الأخفش الأوسط وسيبويه، وموقفهما منه، منها أنّ الأخفش أنكر عليه صحة بعض الصيغ الصرفية والنّحوية في قوله:

فالآن أقصرَ عن سُمَيّةَ باطلي وأشارَ بالوجلى عليَّ مشيرُ

وفي قوله:

---

(55) ينظر: ديوان أَبي الأسود 99، ورسالة الغفران ق2 ص69، والحيوان للجاحظ 5: 601، والمختلف والمؤتلف 151، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي 2: 383، والعمدة 2: 4، وشرح شواهد المغني للبغدادي 4: 228، والأغاني 12: 355.

(56) سيبويه إمام النحاة 148.

(57) الأغاني 12، 354 ـ 355.

وفي ديوان بشّار بن برد ـ جمع وتحقيق بدر الدين العلوي ص24:

ولا كلّ ذي رأيٍ بمؤتيك نصحه ولا كُلّ مؤتٍ نصحه بلبيب

وبعده:

ولكن إذا ما استجمعا عند واحد فحق له من طاعةٍ بنصيب

ويشير العلوي إلى أن هذين البيتين غير موجودين في ديوانه الذي حققه الشيخ محمّد الطاهر بن عاشور.

وانظر مقدمة العلوي ص5.

(58) الدرر اللوامع 2: 129.

على الغَزلى منّي السَّلامُ فربّما لَهَوْتُ بها في ظلّ مرؤومة زُهْرُ

وفي قوله في صفة سفينة:

تُلاعبُ نينانَ البُحور وربّما رأيتَ نفوسَ القوم من جَزْيها تجري

وقال: لم يُسمعْ من الوجَل والغَزَل فَعَلى، ولم أسمعْ بنون ونينان.

فلما علم بشّار بذلك توعّده وهدّده، فخاف منه الأخفش، «وأخذ بعد ذلك يحتج بشعره»[59].

وفي موضع آخر يستدرك الأصفهاني فيشير إلى أنّ الذي أخذ على بشّار في مواضع من شعره هو سيبويه لا الأخفش وهو ما دفع ببشّار إلى هجائِه بقوله:

أسيبويه يا ابن الفارسيّة ما الذي تحدثتَ عن شتمي وما كُنتَ تَنبذُ؟

أظَلْتَ تُغنّي سادراً في مساءتي؟ وأُمُّكَ في المِصْرَينِ تُعطي وَتَأْخذُ[60]

«فتوقاه سيبويه بعد ذلك، وكان إذا سُئِل عن شيء فأجاب عنه، ووجد له شاهداً من شعر بشّار احتج به استكفافاً لِشرّه»[61].

هكذا سرد لنا الأصفهاني قصةً ـ كسابقتها ـ من غير دليلٍ يؤيدها سواء أكان في كتابه، أم في كتاب سيبويه، أم في كتب النّحو الأخرى، ونَعني بالدليل: الشواهد الشعرية التي احتج بها سيبويه عند التقعيد النحوي، ناهيك من ذلك الشطر المزعوم حيث لم يصرّح بقائِله، وقائِله حيّ، وهو يريد أنْ يسترضيه خوفاً من هجائِه، فكيف والحال هذه ألا يذكر اسمه؟

إذن هناك شكوك كثيرة في صحة هذه الرواية، ولا يمكن قبولها على علاّتها، لاضطرابها أولاً، ولأنّها تشكك في نزاهة ومكانة سيبويه العلمية، وإرجاع التقعيد إلى أسباب لا علاقة لها بالدرس النحوي ثانياً[62]، «فشخصية

(59) الأغاني 3: 206 ـ 207. نينان: جمع نون وهو الحوت.

(60) المصدر نفسه والصفحة.

(61) المصدر نفسه 207.

(62) أصول التفكير النحوي 48 ـ 49.

سيبويه، ومكانة الأخفش الأوسط أهم لدرس النحو العربي من روايات مشكلة مضطربة الإسناد»[63].

ولا يعني هذا أنّنا بصدد مناقشة جواز الاستشهاد بشعر بشّار أو عدمه، أو بصدد الانتقاص من فصاحة بشّار التي استقاها من الفُصحاء، حيث يقول: «نشأتُ في حجور ثمانين شيخاً من فصحاء بني عقيل ما فيهم أحد يعرف كلمة من الخطأ، وإنْ دخلتُ على نسائِهم، فنساؤهم أفصح منهم، وأيفعتُ فأبديتُ إلى أنْ أدركتُ، فمن أين يأتيني الخطأ»[64] ـ وإنّما أردنا تتبع مثل هذه النصوص وفهمها لأنّها بنيت عليها قضايا في الدرس النّحوي.

وبعد هذا الذي قُدِّم أصلُ إلى إنهاء البحث الذي أرجو له أن يكون إسهاماً متواضعاً في خدمة النّحو العربي، ونخلُص إلى القول بأنّ الاستشهاد بشعر المولّدين أو المحدثين كان مثار جدل قائِم على اختلاف النّحويين، حيث اختلفوا في زمن الشعر الذي يكون مادّة مقبولة تُقعّد به القواعد النحوية، لذا كان عندهم بين الرفض والقبول.

والله نسأل عوناً على السداد، وهدياً إلى سُبُل الرشاد.

## المصادر والمراجع


1 ـ ابن قتيبة اللغوي ـ د. عبد الجليل مغتاظ التميمي ـ منشورات جامعة سبها ـ مطابع الثورة العربية ـ طرابلس 1988م.

2 ـ أصول التفكير النّحوي ـ د. علي أبو المكارم ـ دار الثقافة ـ 1973.

3 ـ الأغاني ـ لأبي الفرج الأصفهاني ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ط12 ـ 1992.

4 ـ الاقتراح في علم أصول النّحو ـ جلال الدين السيوطي ـ تحقيق: د. أحمد محمّد قاسم ـ ط1 ـ مطبعة السعادة ـ القاهرة 1976.

5 ـ الإنصاف في مسائِل الخلاف ـ لأبي البركات عبد الرّحمٰن الأنباري ـ تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الجيل 1982.

6 ـ إيضاح الشعر ـ لأبي علي الفارسي ـ تحقيق: د. حسن هنداوي ـ ط1 ـ دار القلم ـ دمشق 1987.

7 ـ بحوث ومقالات في اللّغة ـ د. رمضان عبد التوّاب ـ ط1 ـ مطبعة المدني ـ القاهرة 1982.

8 ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ـ لجلال الدين السيوطي ـ تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة ـ 1965.

9 ـ بقية التنبيهات على أغلاط الرواة ـ لعلي بن حمزة البصري ـ تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية، ط1 ـ مطابع الشؤون الثقافية ـ بغداد 1991.

10 ـ تاريخ الأدب العربي (العصر الإسلامي) ـ د. شوقي ضيف ـ دار المعارف ـ ط12 ـ مصر.

11 ـ جمهرة أشعار العرب ـ لأبي زيد القرشي ـ تحقيق: د. علي محمّد البجاوي ـ دار نهضة مصر ـ ط 1 ـ القاهرة.

12 ـ الحيوان لأبي عمرو الجاحظ ـ ط2 ـ تحقيق: عبد السّلام هارون ـ القاهرة 1966.

13 ـ خزانة الأدب ـ لعبد القادر البغدادي ـ دار صادر ـ بيروت.

14 ـ الخصائص ـ لأبي الفتح عثمان بن جني ـط2 ـ تحقيق: محمّد علي النجار ـ دار الهدى ـ بيروت.

15 ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع ـ لأحمد الشنقيطي ـ القاهرة 1328هـ.

16 ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي ـ تحقيق: محمّد حسن آل ياسين ـ مطبعة المعارف بغداد 1964.

17 ـ ديوان بشار بن برد ـ تحقيق: بدر الدين العلوي ـ دار الثقافة ـ بيروت 1981.

18 ـ رسالة الغفران ـ لأبي العلاء المعري ـ القسم الثاني ـ مكتبة صادر ـ بيروت.

19 ـ سيبويه إمام النحاة ـ علي النجدي ناصف ـ القاهرة 1953.

20 ـ شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ـ تحقيق: محمّد علي الريح هاشم ـ دار الفكر ـ القاهرة 1975.

21 ـ شرح التصريح ـ للشيخ خالد الأزهري ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ مصر.

22 ـ شرح شواهد أبيات المغني ـ لعبد القادر البغدادي ـ تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق ـ دار المأمون ـ ط1 ـ دمشق 1978.

23 ـ شرح الكافية ـ لرضي الدين الأستراباذي ـ تحقيق: يوسف حسن عمر ـ منشورات جامعة بنغازي ـ مطابع الشروق ـ بيروت.

24 ـ الشعر والشعراء ـ لابن قتيبة ـ دار الثقافة ـ بيروت.

25 ـ شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد ـ د. عبد العال سالم مكرم ـ ط1 ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت 1987.

26 ـ طبقات النّحويين واللغويين ـ للزبيدي ـ تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف ـ مصر.

27 ـ ظاهرة الشذوذ في النّحو العربي ـ د. فتحي عبد الفتّاح الدجيني ـ الناشر: وكالة المطبوعات ـ ط1 ـ الكويت 1974.

28 ـ العمدة في صناعة الشعر ونقده ـ لابن رشيق القيرواني ـ تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الجيل ـ ط4 ـ بيروت 1972.

29 ـ الكتاب ـ لسيبويه ـ تحقيق: عبد السّلام هارون ـ دار القلم ـ القاهرة 1966.

30 ـ الكشاف عن حقائق التنزيل ـ لمحمود بن عمر الزمخشري ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ 1972.

31 ـ مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ـ المطبعة الأميرية ـ القاهرة 1951.

32 ـ المختلف والمؤتلف ـ للآمدي ـ ط2 ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت 1982.

33 ـ مدرسة الكوفة ـ د. مهدي المخزومي ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ ط2 ـ مصر 1950.

34 ـ المسائل العضديات ـ لأبي علي الفارسي ـ ط1 ـ تحقيق: شيخ الراشد ـ منشورات وزارة الثقافة السورية ـ دمشق 1986.

35 ـ المعجم المفصّل في شواهد النّحو ـ د. إميل بديع يعقوب ـ ط1 ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت 1992.

36 ـ النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل ـ شعبان عوض العبيدي ـ منشورات جامعة قاريونس ـ 1989.

37 ـ النقائض بين جرير والفرزدق، برواية أبي عبيدة ـ تحقيق: بيفان ـ ليدن 1905.

38 ـ وفيات الأعيان لابن خلكان ـ تحقيق: إحسان عباس ـ دار صادر ـ بيروت 1978.